

الإصلاحات البنوية تعطي زخماً جديداً للاقتصاد المغربي

تكشف القفزة الكبيرة في توقعات النمو في العام الحالي عن زخم جديد للاقتصاد المغربي يستند إلى الإصلاحات البنوية المتسارعة، التي تمكنت من التغلب على المطبات والتحديات المحلية وتأثيرات التداعيات غير المواتية التي تقذفها الأزمات الاقتصادية العالمية.

وأوضح التقرير الأخير للبنك الدولي أنه تم تنفيذ الإصلاحات دون إشارة اضطرابات اجتماعية على الرغم من عدم وجود تحويلات نقدية إلى الأسر في حين أن مدخرات الميزانية من الإصلاح كانت تستخدم لتمويل الإصلاحات الأخرى.

وأفادت المندوبية السامية للتخطيط بأن الاقتصاد المحلي سيجقق نمواً يقدر بنحو 3.3 بالمائة خلال الفصل الأول من العام الجاري مقارنة بنحو 2.5 بالمائة خلال نفس الفصل من عام 2019. ويعود النمو إلى ارتفاع القيمة المضافة في الزراعة بنسبة 2.8 بالمائة، فيما يرتقب أن يشكل القطاع الثالث الدعامة الأساسية لنمو الأنشطة غير الزراعية، خلال الفصل الأول من 2020، حيث ستحقق قيمته المضافة زيادة تقدر بنحو 3.3 بالمائة ونحو 2.3 بالمائة بالنسبة للقطاع الثانوي.

وستشهد القيمة المضافة الزراعية كذلك زيادة تقدر بنحو 6.8 بالمائة، وذلك بفضل كمية الأمطار وتوزيعها الملائم على المناطق الزراعية، وخاصة خلال شهري فبراير ومارس 2020 وفق إحصائيات رسمية.

كما سيستفيد القطاع الزراعي الحالي، من تحسن المساحات المزروعة من الحبوب والقطاني والكل على وجه الخصوص، فيما ستشهد الزراعات الخريفية كالحوامض بعض التقلص.

وينتفع خبراء المندوبية السامية للتخطيط أن يشهد الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعاً بنسبة 3.1 بالمائة، حسب التغير السنوي، كما ينتظر أن يواصل الطلب الداخلي تطوره التصاعدي، بفعل التحسن المنتظر في مستوى العرض في المنتجات الزراعية وارتفاع القدرة الشرائية للأسر مع ارتفاع محدود لأسعار الاستهلاك.

وقالت المؤسسة المالية العالمية إن النشاط السياحي الإيجابي، سوف يستمر في دعم نمو مستوردي النفط، كما هو الحال في المغرب، فيما سيصبح الإنتاج الزراعي أقل إيجابية، وذلك بسبب ضعف الطلب العالمي، وخاصة في منطقة اليورو، تحديداً في دول الاتحاد الأوروبي.

ويؤكد البنك الدولي أنه من شأن الإصلاحات السياسية والنشاط السياحي المرن أن "يدعم استئناف النمو في المغرب، بنسبة 2.2 بالمائة في 2020، فيما يتوقع التقرير أن تستمر السياحة، التي يتم دعمها بفضل الترويج الحكومي، في دعم النشاط.

وفي هذا السياق توقع بنك المغرب، أن يتسارع النمو إلى 3.8 بالمائة خلال 2020 وإلى 3.7 بالمائة في العام 2021.

وكان قد زار فريق من موظفي صندوق النقد الدولي بقيادة نيكولا بلانشر، المغرب، خلال الفترة بين 29 أكتوبر و7 نوفمبر 2019، لإجراء مناقشات مع السلطات المغربية حول المراجعة الختامية بموجب اتفاق "خط الوفاق" والسيولة" الذي تمت الموافقة عليه في ديسمبر 2018.

ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على اتفاق قرض للمغرب بحوالي 3 مليارات دولار في ديسمبر 2018 وأكدت السلطات أنها لن تعتمد على القرض وستحفظ به كإجراء احتياطي.

محمد مامونب العلوي
صحافي مغربي

الرباط - تزايدت المؤشرات على أن اقتصاد المغرب تخطى معظم المخاطر الهيكلية بفضل الإصلاحات التي عززت التوازنات ودفعت النمو إلى مستويات مستدامة تدعم جاذبية مناخ الأعمال لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ومن ثمة تعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

ويظهر ذلك في توقعات الرباط بتحقيق نمو يصل هذا العام إلى 3.5 بالمائة بفارق كبير عما تحقق العام الماضي عند 2.7 بالمائة العام الماضي. بل إن التوقعات ترجح تسارع النمو في العام المقبل إلى 3.6 بالمائة ثم إلى 3.8 بالمائة في 2022.

وأكد تقرير البنك الدولي الأسبوع الماضي أن الإصلاحات المغربية لمنظومة الأسعار ودعم أسعار الطاقة، ساهما خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2014، في تحسين مناخ الأعمال وتحقيق أهداف المشاريع.

أما صندوق النقد الدولي فقد أكد أن أداء الاقتصاد المغربي حافظ على توازنه رغم ضعف النمو لدى أكبر شركائه التجاريين والمخاطر الخارجية المرتفعة والتقلبات التي شهدها قطاع إنتاج الحبوب.

وأفاد الصندوق أن المغرب أثبت التزامه بالإصلاحات المالية الهيكلية المهمة، التي مكنت من تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية، وتحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً.

وقال رئيس الحكومة سعدالدين العثماني، إن "المغرب يعرف أقل نسبة تضخم في المحيط كله، وزيادة تكلفة المعيشة للمواطنين ضعيفة سنوياً، في سياق نسبة النمو العالمي المتناقضة". وأشار إلى أن التوقعات للعام 2019 حصرت نسبة النمو عند 3.4 بالمائة، فيما ستبلغ نسبة النمو ما بين 3.7 و3.9 بالمائة خلال هذا العام.

ودعا رئيس الحكومة، إلى "مواصلة الإصلاحات الكبرى ودعم السياسات الاجتماعية وإعطاء حركية جديدة للاستثمار، ودعم المبادرة الخاصة بهدف زيادة النمو وإحداث فرص عمل، وهي من الأمور التي تنتقل ضمن أولويات الحكومة للفترة المقبلة من ولايتها.

وحسب خبراء البنك الدولي، فقد انتقلت الحكومة منذ العام 2013 لأول مرة إلى الإعلان عن أسعار المنتجات البترولية والتزمت تدريجياً بتحرير معظم منتجات الطاقة بالكامل.

سعدالدين العثماني
نسبة التضخم في المغرب هي الأقل بين دول المنطقة



تونس تستعد لدور محوري جديد

واشنطن تختار تونس لإطلاق برنامج لإنعاش أفريقيا

تونس تحتضن برنامج «ازدهار أفريقيا» لربط الشركات والمانحين

وأكد الوكيل أن البرنامج "ازدهار أفريقيا" يتضمن خطوط تمويل كبيرة ويتولى البنك الإسلامي تمويل شركات الحرف والمزود بعد المرور على المصرف المركزي التونسي بتمويل الشركات الأفريقية.

وأوضح أن البنك الأفريقي للتنمية يتولى تمويل الشركات الخاصة في ما بينها على مدى خمس سنوات وعلى خطوط ثلاثية بين آسيا وأفريقيا وأمريكا.

بسام الوكيل
حجم التمويل الأميركي للبرنامج يبلغ نحو 75 مليار دولار

وذكر رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أن فرنسا لوحدتها مولت نحو 53 شركة تونسية إضافة إلى تمويلات من ألمانيا وإيطاليا.

وتشير البيانات إلى أن عدداً كبيراً من الشركات التونسية المتوسطة والصغيرة نجحت في اكتساح الأسواق الأفريقية بفضل الخبرات التونسية حيث برهنت هذه الشركات على وجودها في الأسواق الأفريقية وبعاد كبير، في السنغال وساحل العاج ومالي، على سبيل المثال.

وتتزامن النسخة الثالثة من الندوة الدولية حول "تمويل الاستثمار والتجارة في أفريقيا" مع الذكرى الخامسة لتأسيس مجلس التعاون التونسي الأفريقي، الذي أصبح الموعد السنوي للتمويل والاستثمار وتطوير التجارة بين البلدان الأفريقية.

والتواصل بين أفريقيا الناطقة باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية، وأفريقيا الناطقة بالعربية. كما ستكون الندوة فرصة لالتقاء المانحين الماليين والمديرين التنفيذيين والمستثمرين الأكثر نفوذاً وتأثيراً في أفريقيا، لتحديد فرص جديدة للأعمال، مع الشركاء، إلى جانب الترويج للمؤسسات، وتبادل الخبرات المختلفة في إدارة المؤسسة، وفقاً للاتجاهات الاقتصادية.

وكشف رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أن حجم التمويل الأميركي للاستثمارات في تونس في هذا المشروع بلغت نحو 75 مليار دولار لتشجيع الشركات التونسية على اقتحام السوق الأفريقية التي تشهد تنافسية كبيرة في خضم نسق صعودها الاقتصادي الكبير.

وأصبحت القارة الأفريقية محط أنظار مختلف الفاعلين الاقتصاديين في العالم في إطار البحث عن فرص ولوج أسواق جديدة بعيداً عن الأسواق التقليدية خصوصاً بالتوازي مع اقتراب انطلاق منطقة التبادل التجاري الحر بالمنطقة.

وشدد الوكيل على ضرورة أن تكون المصارف التونسية متواجدة في أفريقيا ما من شأنه تسهيل عملية التحويلات المالية وتمركز بنوك أفريقية في تونس. وفي هذا السياق دعا الوكيل إلى ضرورة مراجعة المنظومة المصرفية في تونس حيث يعيق قانون الصرف عمليات التحويلات المالية والذي لم يتغير منذ العام 1972 مما يجعله يقف حجر عثرة أمام الاستثمار في القارة الأفريقية.

وتابع الوكيل أن "استعانة المستثمر الأجنبي بالشركات المحلية من شأنه كسر المخاوف لديه لخوض مبادرة المشاريع في أفريقيا في مجال الصناعة تمهيداً لإنشاء سوق أفريقية موحدة".

وستشهد الندوة المرتقبة التي ينتظرها المئات من رجال الأعمال التونسيين والأفارقة والأميركيين والأساسيين مشاركة مختلف ممثلي الغرف التجارية بأفريقيا حيث سيتم خلالها، تنظيم أكثر من ألفي لقاء مباشر مع هذه الأطراف.

ويرتكز البرنامج على وضع الأسس الأولى لربط وتمويل الاقتصاديات الأفريقية، حيث ستمثل الانطلاقة الأولى لتقاطع طرق وفضاء للتبادل والمشاركة

كثفت الولايات المتحدة جهودها لتعزيز دورها الاقتصادي في قارة أفريقيا بإعلان برنامج "ازدهار أفريقيا" الذي ستحتضنه العاصمة التونسية لبحث سبل التعاون وأساليب التمويل للمشاريع الأفريقية، التي تحولت إلى مركز استقطاب للقوى العالمية والمستثمرين مع اقتراب انطلاق منطقة التبادل التجاري الحر في القارة.

وقال بسام الوكيل رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي في تصريح لـ"العرب"، إن البرنامج "يهدف إلى التأكيد على موقع تونس كبوابة لأفريقيا خاصة بالنسبة للشركات الأميركية والأوروبية والأسبوية من خلال تبادل الخبرات التونسية المتميزة في مجال الصناعة".

وأضاف أن "المنتدى سيكون فرصة للترويج للوجهة الاستثمارية التونسية واستقطاب شركات أجنبية نحو السوق الأفريقية بمنحها التمويل الكافي لأعمالها".

وتابع الوكيل أن "استعانة المستثمر الأجنبي بالشركات المحلية من شأنه كسر المخاوف لديه لخوض مبادرة المشاريع في أفريقيا في مجال الصناعة تمهيداً لإنشاء سوق أفريقية موحدة".

وستشهد الندوة المرتقبة التي ينتظرها المئات من رجال الأعمال التونسيين والأفارقة والأميركيين والأساسيين مشاركة مختلف ممثلي الغرف التجارية بأفريقيا حيث سيتم خلالها، تنظيم أكثر من ألفي لقاء مباشر مع هذه الأطراف.

ويرتكز البرنامج على وضع الأسس الأولى لربط وتمويل الاقتصاديات الأفريقية، حيث ستمثل الانطلاقة الأولى لتقاطع طرق وفضاء للتبادل والمشاركة

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - اختارت الولايات المتحدة الأميركية تونس لإطلاق برنامج "ازدهار أفريقيا" الأول من نوعه في القارة بالشراكة مع الغرفة الأميركية للتجارة في تونس ومجلس الأعمال التونسي الأفريقي، وبالتزامن مع تنظيم مجلس الأعمال التونسي الأفريقي.

وينظم مجلس الأعمال التونسي الأفريقي، يومي 4 و5 من شهر فبراير المقبل النسخة الثالثة من الندوة الدولية بعنوان "تمويل الاستثمار والتجارة في أفريقيا- فيتا 2020".

ومن المتوقع أن تشهد الندوة الأولى من نوعها حضور ما لا يقل عن خمسة وزراء أفارقة، وأكثر من عشرة مستشارين لرؤساء أفارقة، وما يصل إلى أكثر من 200 من مديري ورؤساء مؤسسات، قادمين من 25 بلداً من القارة الأفريقية، إضافة إلى أكثر من 4000 شخصية من الفاعلين الاقتصاديين.

ويسعى البرنامج إلى أن يكون النواة الأولى لربط بين المؤسسات التونسية والمانحين الماليين الأفارقة والدوليين، من أجل الحصول على التمويل وتسريع عملية النمو في القارة الأفريقية.

الإمارات لا تخطط لتوسيع أو زيادة الضرائب

تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

وشدد الخوري، على أن وزارة المالية تراجع بشكل دائم ومستمر تشريعاتها وقوانينها التي صدرت سابقاً أو المقرر صدورها في المستقبل كجزء من منظومتها وحسب متطلبات حكومة دولة الإمارات. وأضاف أن "الوزارة أصدرت أخيراً قانون الإسعار الشخصي أيضاً قانون تعديل التاجير والتمويل والعديد من القوانين الأخرى بهدف تأسيس منظومة تشريعية متكاملة تساعد أصحاب الأعمال وجذب مزيد من الاستثمارات".

وأكد "المكاسة الريادية لدولة الإمارات في مجال بناء منظومة تشريعية وقانونية تدعم الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة".

التي تطبق عليها الضريبة الانتقائية لتشمل أيضاً الوسائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية بواقع 100 بالمائة و50 بالمائة للمشروبات المحلاة.

يونس حاجي الخوري
وزارة المالية تراجع بشكل دائم ومستمر تشريعاتها وقوانينها

وأكدت وزارة المالية حينها أن تعديل القرارات حول الرسوم الضريبية يتماشى مع التزام الإمارات بتطبيق الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي ويعزز الجهود المبذولة

ضريبة القيمة المضافة منذ مطلع عام 2018 وهي ضريبة غير مباشرة بنسبة 5 بالمائة تقترض على معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد.

ونفى الخوري وجود أي خطط في الوقت الحالي بخصوص توسيع جديد للضريبة الانتقائية، بعد أن تم مؤخراً إضافة "العصائر المحلاة".

وطبقت الإمارات الضريبة الانتقائية في الربع الأخير من عام 2017، بواقع 50 بالمائة على المشروبات الغازية، و100 بالمائة على منتجات التبغ، و100 بالمائة على مشروبات الطاقة.

وبدأت الهيئة الاتحادية للضرائب في ديسمبر الماضي تنفيذ قرار مجلس الوزراء بخصوص توسيع نطاق السلع

أبوظبي - أكدت وزارة المالية الإماراتية أمس أنها لن تقرر زيادة في ضريبة القيمة المضافة، المفروضة حالياً بواقع 5 بالمائة، أو إجراء توسيع جديد لضرائب السلع الانتقائية المفروضة على سلع معينة تُعد ضارة بصحة الإنسان أو البيئة.

ونقلت وسائل الإعلام المحلية عن يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية قوله "لا يوجد لدينا شيء جديد بالنسبة للضرائب في الوقت الحالي، ودائماً قراراتنا واضحة في هذا الصدد، فمنذ بداية فرض ضريبة القيمة المضافة قررنا عدم وجود أية زيادات على النسبة المقررة قبل مرور خمس سنوات، بعدها سيخضع الأمر للمراجعة واتخاذ قرار مناسب".

وكانت الإمارات والسعودية قد سبقتا جميع الدول الخليجية في تطبيق فرض



تجاوز المخاطر الاقتصادية